بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء
(٠٧١)

برقيـــة

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
رقم الصادر : ٩٦٩/ب
تاريخ الصادر : ١٤٣٢/٠١/٠٩
المرفقات : ٣٢ لفة

صاحب المعالي وزير المالية سلمه الله
نسخة لوزارة الداخلية
نسخة لوزارة الخارجية
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لوزارة الخدمة المدنية
نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط
نسخة لوزارة التجارة والصناعة
نسخة لوزارة الثقافة والإعلام
نسخة لديوان المراقبة العامة
نسخة للهيئة العامة للاستثمار
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نبعث لكم طيه مايلي:

أولاً : نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٥) وتاريخ ١٤٣٢/١/٧هـ القاضي بالموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٠/١٢/١هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٨م، بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣) وتاريخ ١٤٣٢/١/٩هـ الصادر بالمصادقة على ذلك.

نأمل إكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا تحياتنا.،،،

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

ديوان رئاسة مجلس الوزراء البرقيات

ت/م/٢١٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م/٣

التاريخ : ١٤٣٢/١/٩هـ

بعون الله تعالى

باسم خادم الحرمين الشريفين الملك

نحن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على الأمر الملكي رقم (أ/١٧٤) بتاريخ ١٤٣١/١٢/١٦هـ.

وبناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٤٦/٩٧) بتاريخ ١٤٣١/١٠/١٨هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٥) بتاريخ ١٤٣٢/١/٧هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٠/١٢/١هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٨م، بالصيغة المرافقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يَخُصُّه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلطان بن عبدالعزيز

صورة طبق الأصل
مركز الاتصالات الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

قرار رقم : (٥)
وتاريخ : ١٤٣٢/١/٧هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٤٥٠٥٠/ر وتاريخ ١٤٣١/١١/٣هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية رقم ١٠٦٣٩ وتاريخ ١٤٣٠/١٢/٢٠هـ ، في شأن مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات .

وبعد الاطلاع على مشروع الاتفاقية المشار إليه .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٨) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٤هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (١٤٤) وتاريخ ١٤٣١/٣/٢٧هـ ، المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٦/٩٧) وتاريخ ١٤٣١/١٠/١٨هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٧٨٠) وتاريخ ١٤٣١/١١/٢٤هـ .

يقرر

الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٠/١٢/١هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٨م ، بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
صورة طبق الأصل
مركز الاتصالات الإدارية

نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية
بين
المملكة العربية السعودية
وجمهورية التشيك
حول
التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

أن المملكة العربية السعودية وجمهورية التشيك (المشار اليهما فيما بعد بـ" الطرفين المتعاقدين ") راغبتين في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين ، وعازمتين على تهيئة ظروف مواتية للاستثمارات من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات من شأنهما تشجيع مبادرات الأعمال للقطاع الخاص وزيادة الازدهار لكلا الطرفين المتعاقدين. قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

لأغراض هذه الاتفاقية:

١ ـ إصطلاح" استثمار " يعني كل نوع من الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها مستثمر من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لأنظمة وقوانين هذا الطرف ويشمل على وجه الخصوص دون حصر ما يلي :

أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وكذلك أي حق عيني آخر مثل الرهونات العقارية ، وحق حجز ممتلكات مدين وفاء لدين والتعهدات وحق التمتع بمزايا وأرباح ممتلكات الغير والحقوق المماثلة .

ب- الأسهم عموماً وأسهم الشركات وسنداتها وأي نوع آخر من الحقوق أو المصالح في الشركات والأوراق المالية التي يصدرها طرف متعاقد أو أي من مستثمريه .

ج- المطالبات بالأموال مثل القروض ، أو بأي نشاط ذي قيمة اقتصادية مرتبط باستثمار .

د- حقوق الملكية الفكرية ، مثل حقوق الطبع ، براءات الاختراع ، والتصاميم الصناعية ، والعمليات الفنية ، والمعرفة الفنية ، والعلامات التجارية ، وأسرار التجارة والأعمال ، والأسماء التجارية والشهرة التجارية .

هـ- أي حق ممنوح بموجب نظام أو عقد عام أو أي ترخيص أو تصريح أو امتياز أصدر وفقاً لنظام .

ولا يؤثر أي توسع أو تبديل في الشكل الذي تستثمر به الأصول أو يعاد استثمارها على تصنيفها الإستثماري شريطة أن يتماشى ذلك مع أنظمة الطرف المتعاقد الذي يجري الإستثمار في إقليمه .

٢- إصطلاح " العائدات " يعني المبالغ التي يدرها أي استثمار ، وبخاصة الأرباح

وأرباح الأسهم والريوع ومكاسب رأس المال وأي رسوم أو مدفوعات مماثلة.

٣- إصطلاح " مستثمر " يعني :-

أ ـ فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية :

أ/١ - الأشخاص ذوو الصفة الطبيعية الحاملون جنسية المملكة العربية السعودية وفقاً لأنظمتها .

أ/٢ - أي كيان لـه شخصية قانونية أسس وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية ومقره الرئيسي في إقليمها ، مثل : الهيئات ، والمشاريع ، والتعاونيات والشركات ، والمشاركات ، والمكاتب ، والمؤسسات ، والصناديق ، والمنظمات وجمعيات الأعمال، والكيانات المماثلة الأخرى بصرف النظر عمّا إذا كانت محدودة المسؤولية أم لم تكن كذلك .

أ/٣ - مؤسساتها وسلطاتها المالية مثل مؤسسة النقد العربي السعودي ، والصناديق العامة ، والمؤسسات الحكومية المماثلة الأخرى الموجودة في المملكة العربية السعودية والتي تأسست وفقاً لأنظمـتها .

ب ـ فيما يتعلق بجمهورية التشيك : ـ

ب/١ - الشخص ذو الصفة الطبيعية الحامل جنسية جمهورية التشيك وفقاً لقانونها المعمول به.

ب/٢ - أي كيان تكوّن أو تأسس وفقاً لقوانينها ومعترف به كشخص قانوني بمقتضى هذه القوانين ويقع مقره الدائم في إقليمها .

يقيم أو أقام استثمارا في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٤ ـ إصطلاح " إقليم " يعني :

أ- فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية المناطق التي تدخل ضمن الحدود البرية، والمناطق البحرية والمناطق الواقعة تحت سطح البحر والمجال الجوي والمناطق التي تشمل منطقتها الإقتصادية الخالصة والجرف القاري التي تمارس عليها سيادتها وحقوقها السيادية أو القضائية وفقاً للقانون الدولي.

ب- فيما يتعلق بجمهورية التشيك ، إقليم جمهورية التشيك الذي تمارس عليه سيادتها وحقوقها السيادية وسلطتها القضائية وفقاً للقانون الدولي .

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

المادة الثانية

١- يشجع كل طرف متعاقد في إقليمه استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويسمح بدخول هذه الإستثمارات وفقاً لأنظمته ولوائحه ويمنح في جميع الأحوال هذه الإستثمارات معاملة عادلة ومتكافئة .

٢- لا يتخذ أي من الطرفين المتعاقدين - بأي حال من الأحوال - أي إجراء تعسفي أو تمييزي من شأنه أن يضعف إدارة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه أو المحافظة عليها ، أو استخدامها ، أو التمتع بها أو التصرف فيها .

المادة الثالثة

١- يمنح كل طرف متعاقد إستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عوائدها – بمجرد السماح بدخولها – معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لإستثمارات وعوائد استثمارات مستثمري أي دولة ثالثة .

٢- يمنح كل طرف متعاقد – وفقاً لأنظمته ولوائحه – استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عوائدها – بمجرد السماح بدخولها – معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لإستثمارات وعوائد استثمارات مستثمريه .

٣- يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإدارة الاستثمارات أو تشغيلها أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف فيها أو فيما يتعلق بوسائل ضمان حقوقهم في مثل هذه الاستثمارات كالتحويلات والتعويضات أو فيما يتعلق بأي نشاط آخر له ارتباط بذلك في إقليمه ، معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة أيهما أفضل .

٤- لا تفسر الأحكام الواردة في الفقرات (١) ، (٢) ، (٣) من هذه المادة على أنها تلزم طرف متعاقد بأن يمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر أو استثماراتهم مزايا أي معاملة ، أو تفضيل أو امتياز قد يمنحه الطرف المتعاقد الأول لمستثمري دولة ثالثة بمقتضى عضويته في اتحاد جمركي أو إقتصادي أو نقدي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو شكل آخر من أشكال التعاون الإقتصادي الإقليمي، أو اتفاقية دولية أو اتفاقية متبادلة مع ذلك الاتحاد الجمركي أو الاقتصادي أو النقدي أو السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة.

٥- لا تسري المعاملة الممنوحة وفقاً لهذه المادة على المزايا التي يمنحها أي من الطرفين

المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة أو إلى استثمارات أو عائدات أولئك المستثمرين بمقتضى اتفاقية إزدواج ضريبي أو اتفاق آخر حول الأمور الضريبية أو الأنظمة واللوائح الداخلية الخاصة بالضرائب.

المادة الرابعة

١- تتمتع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢- لا تجوز مصادرة استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين ، أو تأميمها أو اخضاعها لأي إجراء آخر دائم أو مؤقت تترتب عليه آثار لها مفعول المصادرة أو التأميم (يشار اليه فيما بعد بـ " المصادرة ") من قبل الطرف المتعاقد الآخر إلا أن يكون ذلك للمنفعة العامة لذلك الطرف المتعاقد وبشرط ألا تكون المصادرة تمييزية وتكون وفقاً للأنظمة الداخلية ذات التطبيق العام ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال. يكون هذا التعويض معادلا لقيمة الإستثمار الذي تمت مصادرته مباشرة قبل التاريخ الذي شاع فيه العلم بالقيام أو احتمال القيام بالمصادرة ويُدفع هذا التعويض دون تأخير مشتملا على معدل عائد يحتسب على أساس معدل العائد السائد في السوق من تاريخ المصادرة حتى وقت الدفع ويكون هذا التعويض قابلا للتحويل إلى نقد وقابلا للتحويل إلى الخارج بلا قيود .

٣- يكون للمستثمر المتضرر الحق في المراجعة السريعة لقانونية مثل هذه المصادرة ومبلغ التعويض بواسطة سلطة قضائية أو سلطة مستقلة أخرى لدى الطرف المتعاقد الذي اقيم الاستثمار في إقليمه وذلك وفقاً للمبادئ المبينة في هذه المادة .

المادة الخامسة

١- يمنح مستثمرو أي طرف متعاقد تلحق بإستثماراتهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة للحرب أو أي نزاع مسلح آخر، أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو تمرداً معاملة من الطرف المتعاقد الآخر لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة ، فيما يتعلق برد الاستثمار إلى ما كان عليه أو بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر أو أية تدابير تعويضية أخرى ، على ان تكون هذه المدفوعات قابلة للتحويل بلا قيود .

٢- لا تمنع هذه الاتفاقية أحد الطرفين المتعاقدين من تطبيق الإجراءات اللازمة للمحافظة على النظام العام أو تنفيذ التزاماته فيما يتعلق بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما، أو حماية مصالحه الأمنية الأساسية التي تشمل المصالح المستمدة من عضويته في اتحاد جمركي أو اقتصادي أو نقدي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة.

المادة السادسة

١- اذا دفع طرف متعاقد أو أي جهة ذات علاقة مبلغاً لمستثمر بموجب ضمان قام بمنحه للاستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فإن الطرف المتعاقد الأخير يقر :

أ- بتحويل أي حق أو مطالبة من جانب المستثمر إلى الطرف المتعاقد الأول أو الجهة ذات العلاقة به ، وكذا

ب- بأن الطرف المتعاقد الأول أو الجهة ذات العلاقة به له الحق ، بمقتضى مبدأ الحلول ، في ممارسة حقوق وتنفيذ مطالبات ذلك المستثمر وتحمل الإلتزامات المتعلقة بالإستثمار .

٢- لا يجوز أن تتعدى الحقوق أو المطالبات التي تم الحلول محل المستثمر فيها الحقوق أو المطالبات الأصلية للمستثمر .

المادة السابعة

١- مع عدم الإخلال بالإجراءات الخاصة بالتطبيقات العامة، التي يكون تطبيقها بشكل غير تعسفي وغير تمييزي، المعتمدة من اتحاد جمركي أو اقتصادي أو نقدي، أو سوق مشتركة، أو منطقة تجارة حرة يكون الطرف المتعاقد عضو فيها، يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات أو عائداتها التي في حوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وبخاصة ما يأتي :

أ- رأس المال والمبالغ الإضافية الخاصة بالمحافظة على الاستثمار أو زيادته.

ب- العائدات.

ج- المبالغ التي تسدد بها القروض .

د- الإيرادات المتحققة من تصفية أو بيع الاستثمار أو جزء منه .

هـ- التعويض المنصوص عليه في المادتين (٤) و (٥) .

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
صورة طبق الأصل
مركز المعاملات الإدارية

و- المبالغ الناشئة عن تسوية المنازعات وفقاً للمادة (١١) .

ز- المكاسب والتعويضات الأخرى للعاملين المستقدمين من الخارج والذين يتم توظيفهم ويسمح لهم بالعمل فيما له علاقة بالاستثمار .

٢- تتم التحويلات بموجب هذه المادة دون تأخير وبسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل . ويتم التحويل إلى الدولة التي يحددها المطالبون المعنيون وبأي عملة قابلة للتحويل الحر يقبلون بها .

٣- اذا لم يتوافر سعر الصرف السائد فإن سعر الصرف يكون هو ذلك السعر الحاصل من الأسعار التي يطبقها صندوق النقد الدولي لتحويل العملات المعنية إلى حقوق السحب الخاصة .

٤- يعد التحويل قد تم دون تأخير وفقاً لمعنى هذه المادة اذا تم خلال الفترة التي تطلب عادة لاتمام اجراءات التحويل ، وتبدأ هذه الفترة من اليوم الذي يتم فيه تقديم الطلب بالتحويل ، بإستثناء الإجراءات الوارد ذكرها في الفقرة (١) من هذه المادة ، على ألا تتجاوز بأي حال شهرين.

المادة الثامنة

١- اذا كان نظام أي من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات السارية وفقا للقانون الدولي في الوقت الحاضر أو التي قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين - بالاضافة إلى هذه الاتفاقية - تتضمن لائحة عامة أو خاصة توفر لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة أفضل من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، فإن هذه اللائحة تسمو على هذه الاتفاقية إلى المدى الذي تكون فيه أفضل .

٢- إذا كانت المعاملة التي يمنحها طرف متعاقد إلى مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لأحكام معينة في عقد أكثر أفضلية من تلك المعاملة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية، تمنح المعاملة الأكثر أفضلية.

المادة التاسعة

تسري أحكام هذه الاتفاقية على الاستثمارات المستقبلية التي يقوم بها مستثمروا أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، وتسري أيضا على الاستثمارات التي تمت قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والتي تتفق وأنظمته ولوائحه . وعلى أي حال ، فإن أحكام هذه

الاتفاقية لا تسري على أي نزاع يتعلق بإستثمار يكون قد نشأ أو على مطالبات تمت تسويتها قبل دخولها حيز النفاذ.

المادة العاشرة

١- يسوي الطرفان المتعاقدان الخلافات الحاصلة بينهما - حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها - وديا بقدر الامكان عن طريق التشاور أو الوساطة أو التوفيق من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.

٢- اذا تعذر تسوية الخلاف وديا خلال ستة أشهر بالطرق المنصوص عليها أعلاه فإنه يعرض على هيئة تحكيم بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

٣- تشكل هيئة تحكيم على النحو التالي :

يعين كل طرف متعاقد عضوا ويختار هذان العضوان مواطن دولة ثالثة كرئيس لهما ويتم تعيينه من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين . يتم تعيين هذين العضوين خلال شهرين ويعين الرئيس خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي ابلغ فيه أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيته حول عرض الخلاف على هيئة تحكيم .

٤- اذا لم تراع المدد الزمنية المنصوص عليها في الفقرة (٣) اعلاه ، جاز لأي من الطرفين المتعاقدين ـ اذا لم يكن هناك ترتيب آخر متفق عليه ـ دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لاجراء التعيينات اللازمة ، فإن كان الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة ، فإن نائب الرئيس يقوم باجراء التعيينات اللازمة وان كان نائب الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة فإن عضو المحكمة التالي له في المرتبة والذي ليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين ، يقوم بإجراء التعيينات اللازمة .

٥- تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها بأغلبية الأصوات وتكون هذه القرارات نهائية وملزمه لاطراف النزاع، ويتحمل كل طرف متعاقد تكاليف العضو التابع له وتكاليف ابداء المشورة ضمن إجراءات نظر التحكيم ، ويتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي تكاليف رئيس هيئة التحكيم وغيرها من التكاليف المتبقية .

ويجوز لهيئة التحكيم عمل ترتيب مختلف في شأن التكاليف. وفيما يتعلق بجميع الأمور الأخرى، فإن هيئة التحكيم تقرر الاجراءات الخاصة بها .

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
صورة طبق الأصل
مركز الاتصالات الإدارية
المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

المادة الحادية عشرة

١- تسوى المنازعات الخاصة بالإستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر - فيما له علاقة بهذه الإستثمارات في إقليم الطرف المتعاقد الأول - ودياً بقدر الإمكان عن طريق التشاور أو التفاوض .

٢- إن تعذرت تسوية النزاع بالكيفية الموضحة في الفقرة (١) من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ التقدم بطلب التسوية، يكون للمستثمر الحق، حسب اختياره ، لتسوية النزاع، عرض النزاع على المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار في إقليمه أو عرضه للتحكيم على :

أ- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس وفقاً لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى الموقعة في ١٨ مارس ١٩٦٥م في واشنطن دي . سي .

ب- أو هيئة تحكيم خاصة تشكل وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

ج- أو أي شكل آخر من اشكال تسوية المنازعات يتفق عليه طرفي النزاع .

٣- يوافق كل طرف متعاقد بموجب هذا على عرض منازعات الاستثمار على التحكيم الدولي ، إلا أنه إذا تم عرض النزاع وفقاً للفقرة (٢) على المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد فإن المستثمر لا يمكنه أن يلجأ في نفس الوقت إلى التحكيم الدولي .

٤- إذا إختار المستثمر رفع النزاع للتحكيم فإن الطرف المتعاقد يوافق على ألا يطالب باستنفاذ اجراءات التسوية المحلية .

٥- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين الطرف في النزاع في أي مرحلة من مراحل اجراءات التحكيم أو مراحل تنفيذ قرار التحكيم أن يثير كإعتراض حقيقة أن المستثمر الذي هو الطرف الخصم في النزاع قد تلقى تعويضا يغطي كلياً أو جزئياً خسائره وفقاً للضمان المنصوص عليه في المادة (٦) من هذه الاتفاقية.

٦- تأخذ هيئة التحكيم في الحسبان عند اتخاذ قرار بشأن النزاع :

- القانون الساري لدى الطرف المتعاقد المعني .
- احكام هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات ذات العلاقة بين الطرفين المتعاقدين .
- احكام الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالاستثمار .
- المباديء العامة للقانون الدولي القابلة للتطبيق .

٧- تكون قرارات التحكيم نهائية وملزمة لكلا طرفي النزاع وتنفذ وفقاً للنظام المحلي .

المادة الثانية عشرة

لأي طرف من الطرفين المتعاقدين أن يقترح على الطرف المتعاقد الآخر اجراء مشاورات حول أي أمر يتعلق بهذه الاتفاقية ، ويتم عقد هذه المشاورات في المكان والزمان الذين تتم الموافقة عليهما عبر القنوات الدبلوماسية .

المادة الثالثة عشرة

١- يقوم كل طرف متعاقد بإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر باستكمال الاجراءات المطلوبة بشأن دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، والتي تسري بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر إبلاغ . وتظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات ، وتظل سارية المفعول بعد ذلك لفترة غير محدودة . بعد انتهاء فترة العشر سنوات يمكن انهاء سريان مفعول هذه الاتفاقية في أي وقت بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين بعد تقديم اخطار مدته اثنى عشر شهراً.

٢- فيما يتعلق بالاستثمارات التي تقوم قبل تاريخ انهاء هذه الاتفاقية فإن أحكام المواد من (١) إلى (١٢) تظل نافذة لمدة خمسة عشر عاما أخرى من تاريخ انهاء هذه الاتفاقية .

وقعت هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٠/١٢/١هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٨م من نسختين أصليتين باللغات العربية والتشيكية والانجليزية والنصوص الثلاثة متساوية الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير فإن النص الانجليزي هو المعتمد .

عن المملكة العربية السعودية	عن جمهورية التشيك
إبراهيم بن عبدالعزيز العساف	إدوارد ياتسوتا
وزير المالية	وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

AGREEMENT

BETWEEN

THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

AND

THE CZECH REPUBLIC

FOR

THE ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

المركز الوطني للوثائق والحفظ

The Kingdom of Saudi Arabia and the Czech Republic (hereinafter referred to as the "Contracting Parties"),

desiring to intensify economic cooperation between both Contracting Parties,

intending to create favorable conditions for investments by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

recognizing that the reciprocal promotion and protection of such investments are apt to stimulate private business initiative and to increase the prosperity of both Contracting Parties,

have agreed as follows:

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
صورة طبق الأصل
مركز الاتصالات الإدارية
المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

Article 1

For the purpose of this Agreement:

1. the term "investment" means every kind of asset, owned or controlled by an investor of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party according to its legislation and in particular, but not exclusively includes:

a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens and pledges, usufructs and similar rights;

b) shares, stocks and debentures of companies and other kinds of rights or interests in companies as well as securities issued by a Contracting Party or any of its investors;

c) claims to money such as loans or to any performance having an economic value, associated with an investment;

d) intellectual property rights, such as copyrights, patents, industrial designs, technical processes, know-how, trademarks, trade and business secrets, trade names and good-will;

e) any right conferred by law or under public contract or any licenses, permits or concessions issued according to law.

Any extension or alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their classification as investment, provided that they are consistent with the legislation of the Contracting Party in the territory of which the investment is made.

2. the term "returns" means the amounts yielded by an investment, in particular, profits, dividends, royalties, capital gains or any similar fees or payments;

3. the term "investor" means:

a) in respect of the Kingdom of Saudi Arabia:

I. natural persons possessing the nationality of the Kingdom of Saudi Arabia in accordance with the law of the Kingdom of Saudi Arabia;

II. any entity having legal personality and constituted in accordance with the laws of the Kingdom of Saudi Arabia and having its head office in its territory such as corporations, enterprises, cooperatives, companies, partnerships,

offices, establishments, funds, organizations, business associations and other similar entities irrespective of whether or not they are of limited liability;

III. its public financial institutions and authorities such as the Saudi Arabian Monetary Agency, public funds and other similar governmental institutions existing in Saudi Arabia which are created in accordance with its legislation;

b) in respect of the Czech Republic:

I. a natural person having the nationality of the Czech Republic in accordance with its applicable law; or

II. any entity incorporated or constituted in accordance with, and recognized as legal person by its laws, having the permanent seat in its territory;

making or having made an investment in the other Contracting Party's territory.

4. the term "territory" means:

a) in respect of the Kingdom Saudi Arabia the zones within the land boundaries, marine and submarine zones, airspace and the areas of the exclusive economic zone and the continental shelf over which the Kingdom of Saudi Arabia exercises sovereignty, sovereign or jurisdictional rights under international law;

b) in respect of the Czech Republic, the territory of the Czech Republic over which it exercises sovereignty, sovereign rights and jurisdiction in accordance with international law.

Article 2

1. Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its legislation. It shall in any case accord such investments fair and equitable treatment.

2. Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

Article 3

1. Each Contracting Party shall grant investments once admitted and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of investors of any third state.

2. In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall grant investments once admitted and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of its investors.

3. Each Contracting Party shall accord the investors of the other Contracting Party in connection with the management, operations, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments or with the means to assure their rights to such investments like transfers and indemnification or with any other activity associated with this in its territory, treatment not less favorable than the treatment it accords to its investors or to the investors of a third state, whichever is more favorable.

4. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and their investments the benefit of any treatment, preference or privilege which may be extended by the former Contracting Party to the investors of a third state by virtue of its membership of a customs, economic or monetary union, a common market, a free trade area or other forms of regional economic cooperation, or an international agreement or reciprocity agreement of that customs, economic or monetary union, common market or free trade area.

5. The treatment granted under this Article shall not relate to advantages which either Contracting Party accords to investors of a third State or to the investments or returns of such investors by virtue of a double taxation agreement or other agreement regarding matters of taxation or to domestic legislation regarding taxation.

Article 4

1. Investments by investors of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

2. Investments by investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized, or subjected to any other measure, either permanent or temporary, the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation") by the other Contracting Party except for the public interest of that Contracting Party, provided that the expropriation is not discriminatory and is in accordance with domestic laws of general application and against prompt, adequate and effective compensation.

   Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation has become publicly known.

   The compensation shall be paid without delay and shall carry a rate of return determined on the basis of the prevailing market rate of return from the date of expropriation until the date of payment; it shall be effectively realizable and freely transferable.

3. The investor affected shall have a right to prompt review of the legality of such expropriation and the amount of compensation by a judicial or other independent authority of that Contracting Party in whose territory the investment has been made, in accordance with the principles set out in this Article.

Article 5

1. Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of general emergency, or revolt, shall be accorded treatment not less favorable by such other Contracting Party than that accorded by the latter Contracting Party to its own investors or to the investors of a third state as regard restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration. Such payments shall be freely transferable.

2. This Agreement shall not preclude the application by either Contracting Party of measures necessary for the maintenance of public order, the fulfilment of its obligations with respect to the maintenance or restoration of international peace or security, or the protection of its own essential security interests which may include interests deriving from its membership of a customs, economic or monetary union, a common market or a free trade area.

Article 6

1. If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to its own investors under a guarantee it has accorded in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize:

a) the assignment of any right or claim by the investor to the former Contracting Party or its designated agency, as well as,

b) that the former Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and enforce the claims of that investor and shall assume the obligations related to the investment.

2. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of the investor.

Article 7

1. Without prejudice to measures of general application, which are applied neither arbitrarily nor discriminatorily, adopted by a customs, economic or monetary union, a common market or a free trade area of which a Contracting Party is a member, each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of payments in connection with investments and investment returns they hold in the territory of the other Contracting Party, in particular:

a) the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;

b) the returns;

c) the amounts in repayment of loans;

d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;

e) the compensation provided for in Article 4 and 5;

f) payments arising out of the settlement of a dispute under Article 11;

g) earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad who are employed and allowed to work in connection with an investment.

2. Transfers under this Article shall be made without delay at the prevailing rate of exchange on the date of transfer. It shall be made to the country designated by the claimants concerned and in any freely convertible currency accepted by the claimants.

3. In the absence of prevailing rate of exchange, the rate of exchange shall correspond to the cross rate – obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights.

4. A transfer shall be deemed to have been made "without delay" within the meaning of this Article if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted and may, except for the measures stated in paragraph 1 of this Article, on no account exceed two months.

Article 8

1. If the legislation of either Contracting Party or its obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than that provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Agreement in this context.

2. If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with specific provisions of contracts is

more favourable than that accorded by the Agreement, the more favourable shall be accorded.

Article 9

The provisions of this Agreement shall apply to future investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, and also apply to investments made prior to its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party which are consistent with the latter's legislation. However, the provisions of this Agreement shall not apply to any dispute concerning an investment which arose, or to claims which had been settled, before its entry into force.

Article 10

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the Agreement should, as far as possible, be settled amicably through consultation, meditation or conciliation by the governments of the two Contracting Parties.
2. If a dispute cannot thus be settled, within six month in the ways prescribed above, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.
3. Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third state as their Chairman to be appointed by the governments of the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such Chairman within three months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.
4. If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from

discharging the said function, the member of the court next in seniority who is not a national of either Contracting Party should make the necessary appointments.

5. The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding upon the parties to the dispute. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and the cost of counselling in the arbitration proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

Article 11

1. Disputes concerning investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, in connection with these investments in the territory of the former Contracting Party, should be amicably settled as far as possible by consultation or negotiation.

2. If the dispute cannot be settled in the way prescribed in paragraph 1 of this Article within six months of the date when the request for the settlement has been submitted, the investor shall be entitled to submit the dispute, at his choice, for settlement to the competent court of law of the Contracting Party in whose territory the investment was made, or to the arbitration to:

a) the International Centre for Settlement of Investment Disputes, established under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington D.C. on 18 March 1965;

b) ad hoc arbitral tribunal established under the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL); or

c) any other form of dispute settlement agreed upon by the parties to the dispute.

3. Each Contracting Party hereby consents to the submission of investment dispute to international arbitration. However, if the dispute is submitted in accordance with paragraph 2 to the competent Court of Law of the

Contracting Party, the investor cannot at the same time seek the international arbitration.

4. If the investor chooses to file for arbitration, the Contracting Party agrees not to request the exhaustion of local settlement procedures.

5. At any stage of the arbitration proceedings or of the execution of an arbitral award, none of the Contracting Parties involved in a dispute shall be entitled to raise as an objection the fact that the investor who is the opposing party in the dispute has received compensation totally or partly covering his losses pursuant to the guarantee provided for in Article 6 of this Agreement.

6. The arbitral tribunal on deciding the dispute, shall take into account:
   - the law in force of the Contracting Party concerned;
   - the provisions of this Agreement, and other relevant Agreements between the Contracting Parties;
   - the provisions of special agreements relating to the investment;
   - the general principles of international law as may be applicable.

7. The arbitral awards shall be final and binding on both parties to the dispute and shall be enforceable in accordance with the domestic law.

Article 12

Each Contracting Party may propose to the other Contracting Party consultations on any matter relating to this Agreement. These consultations shall be held at a place and at a time agreed upon through diplomatic channels.

Article 13

1. Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party through diplomatic channels of the completion of the constitutional procedures required concerning the entry into force of this Agreement which shall enter into force thirty days after the date of the second notification. It shall remain in force for a period of ten years and shall remain in force thereafter for an

unlimited period. After the expiry of the period of ten years, this Agreement may be denounced in writing at any time by either Contracting Party giving twelve months' notice.

2. In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 12 shall continue to be effective for a further period of fifteen years from the date of termination of this Agreement.

Done at Riyadh on 1 DHU AL-HIJJAH 1430 corresponding to 18 November 2009, in duplicate in the Arabic, Czech and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the
Kingdom of Saudi Arabia

IBRAHIM A. AL-ASSAF
MINISTER OF FINANCE

For the
Czech Republic

EDUARD JANOTA
MINISTER OF FINANCE

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

D o h o d a

mezi

Královstvím Saúdské Arábie

a

Českou republikou

o

podpoře a vzájemné ochraně investic

Království Saúdské Arábie a Česká republika (dále jen "smluvní strany"),

vedeny přáním zintenzívnit hospodářskou spolupráci mezi oběma smluvními stranami,

hodlajíce vytvořit příznivé podmínky pro investice investorů jedné smluvní strany na území druhé smluvní strany,

uznávajíce, že vzájemná podpora a ochrana takových investic je způsobilá podnítit soukromou podnikatelskou iniciativu a zvýšit prosperitu obou smluvních stran,

se dohodly na následujícím:

Článek 1

Pro účely této dohody:

1. pojem "investice" označuje každou majetkovou hodnotu vlastněnou nebo ovládanou investorem smluvní strany na území druhé smluvní strany v souladu s jejím právním řádem a zahrnuje zejména, nikoli však výlučně:
   a) movitý a nemovitý majetek, jakož i všechna ostatní majetková práva, jako jsou hypotéky, zástavy a záruky, požívací práva a obdobná práva;
   b) akcie, obligace a nezajištěné dluhopisy společností a jiné formy práv nebo podílů ve společnostech, stejně jako cenné papíry vydané smluvní stranou nebo kterýmikoli jejími investory;
   c) peněžní pohledávky jako půjčky nebo nároky na jakékoli plnění mající hospodářskou hodnotu a související s investicí;
   d) práva z oblasti duševního vlastnictví jako jsou autorská práva, patenty, průmyslové vzory, technické postupy, know-how, práva z ochranných známek, obchodní tajemství, obchodní jména a goodwill;
   e) práva vyplývající ze zákona nebo veřejnoprávní smlouvy nebo jakékoliv licence, povolení nebo koncese vydané podle zákona.

Jakékoliv rozšíření nebo změna formy, ve které jsou hodnoty investovány nebo reinvestovány, nemá vliv na jejich charakter jako investice, za předpokladu, že jsou v souladu s právním řádem smluvní strany, na jejímž území byla investice uskutečněna.

2. pojem "výnosy" znamená částky plynoucí z investice, zejména zisky, dividendy, autorské honoráře, přírůstky kapitálu nebo jakékoliv podobné poplatky nebo platby;

3. pojem "investor" znamená:
   a) ve vztahu ke Království Saúdské Arábie:
      I. fyzické osoby mající státní občanství Království Saúdské Arábie v souladu s právem Království Saúdské Arábie;
      II. jakoukoli společnost, která má právní subjektivitu a je zřízena v souladu s právem Království Saúdské Arábie a má svoje ústředí na jejím území, jako jsou korporace, podniky, družstva, obchodní společnosti, konsorcia, úřady, instituce, fondy, organizace, obchodní sdružení a jiné podobné subjekty bez ohledu na to, zda jsou s ručením omezeným či nikoli;

III. jeho veřejné finanční instituce a úřady jako Měnová agentura Saúdské Arábie, veřejné fondy a podobné vládní instituce existující v Saúdské Arábii, které vznikly v souladu s jejím právním řádem;

b) ve vztahu k České repub lice:

I. fyzickou osobu mající státní občanství České republiky v souladu s jejími platnými zákony; nebo

II. jakoukoli společnost zaregistrovanou nebo zřízenou v souladu s jejími zákony a uznanou jimi za právnickou osobu, která má trvalé sídlo na jejím území;

které uskutečňují nebo uskutečnily investici na území druhé smluvní strany.

4. pojem "území" znamená:

a) ve vztahu ke Království Saudské Arábie oblasti v rámci pozemních hranic, mořské nebo podmořské oblasti, vzdušný prostor a oblasti výlučné ekonomické zóny a kontinentální šelf, nad nimiž Království Saudské Arábie vykonává svrchovanost, svrchovaná práva a jurisdikci podle mezinárodního práva;

b) ve vztahu k České republice území České republiky, nad kterým vykonává svrchovanost, svrchovaná práva a jurisdikci v souladu s mezinárodním právem.

Článek 2

1. Každá smluvní strana bude na svém území podporovat, pokud je to možné, investice investorů druhé smluvní strany a bude takové investice připouštět v souladu se svým právním řádem. Takovýmto investicím bude v každém případě poskytnuto řádné a spravedlivé zacházení.

2. Žádná ze smluvních stran jakýmkoli způsobem nepoškodí svévolnými nebo diskriminačními opatřeními řízení, udržování, užívání, využití nebo nakládání s investicemi investora druhé smluvní strany na svém území.

Článek 3

1. Každá smluvní strana poskytne již připuštěným investicím a investičním výnosům investorů druhé smluvní strany zacházení ne méně příznivé, než jaké poskytuje investicím a investičním výnosům investorů jakéhokoli třetího státu.

2. Každá smluvní strana poskytne, v souladu se svým právním řádem, již připuštěným investicím a investičním výnosům investorů druhé smluvní strany

zacházení ne méně příznivé, než jaké poskytuje investicím a investičním výnosům svých investorů.

3. Každá smluvní strana poskytne na svém území investorům druhé smluvní strany ve vztahu k řízení, provozování, udržování, užívání, využití nebo nakládání s investicemi nebo ve vztahu k prostředkům k zajištění jejich práv k takovým investicím jako jsou převody a odškodnění nebo ve vztahu k jakékoli další aktivitě s tím spojené, zacházení ne méně příznivé, než jaké poskytuje svým investorům nebo investorům jakéhokoli třetího státu, je-li příznivější.

4. Ustanovení odstavců 1, 2 a 3 tohoto článku nelze vykládat tak, že zavazují jednu smluvní stranu poskytnout investorům druhé smluvní strany a jejich investicím výhody z jakéhokoli zacházení, upřednostnění nebo výsady, které může jedna smluvní strana poskytovat investorům jakéhokoli třetího státu na základě jejího členství v celní, hospodářské nebo měnové unii, společném trhu, zóně volného obchodu nebo jiných formách regionální hospodářské spolupráce, nebo na základě mezinárodní smlouvy nebo oboustranné smlouvy týkající se této celní, hospodářské nebo měnové unie, společného trhu nebo zóny volného obchodu.

5. Zacházení poskytované podle tohoto článku se nebude vztahovat na výhody, které poskytuje jedna ze smluvních stran investorům jakéhokoli třetího státu nebo jejich investicím či výnosům na základě smlouvy o zamezení dvojího zdanění nebo jiné smlouvy týkající se daňových záležitostí nebo domácího zákonodárství týkajícího se zdanění.

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

Článek 4

1. Investice investorů každé ze smluvních stran budou požívat plné ochrany a bezpečnosti na území druhé smluvní strany.

2. Investice investorů kterékoli ze smluvních stran nebudou druhou smluvní stranou vyvlastněny, znárodněny nebo podrobeny jakémukoli jinému opatření, ať již trvalému nebo dočasnému, jehož účinek by byl rovnocenný vyvlastnění nebo znárodnění (dále jen "vyvlastnění"), s výjimkou veřejného zájmu této smluvní strany, za předpokladu, že vyvlastnění nebude diskriminační a bude v souladu s domácím zákonodárstvím a za okamžitou, přiměřenou a účinnou náhradu.

   Taková náhrada se bude rovnat hodnotě vyvlastněné investice bezprostředně před datem, kdy se skutečné nebo hrozící vyvlastnění stalo veřejně známým.

   Náhrada bude zaplacena bez prodlení a bude zahrnovat sazbu úroků od data vyvlastnění do data platby, určenou na základě převažující tržní sazby úroků; bude účinně realizovatelná a volně převoditelná.

3. Dotčený investor má právo na neodkladné přezkoumání zákonnosti takového vyvlastnění a výše odškodnění soudním nebo jiným nezávislým orgánem smluvní strany, na jejímž území byla investice uskutečněna, v souladu s principy obsaženými v tomto článku.

Článek 5

1. Investorům jedné nebo druhé smluvní strany, jejichž investice utrpí škody na území druhé smluvní strany následkem války nebo jiného ozbrojeného konfliktu, revoluce, výjimečného stavu nebo nepokojů, bude poskytnuto druhou smluvní stranou zacházení ne méně příznivé, než jaké poskytne tato smluvní strana svým vlastním investorům nebo investorům jakéhokoli třetího státu, pokud jde o náhradu, odškodnění, vyrovnání nebo jiné hodnotné plnění. Takové platby budou volně převoditelné.

2. Tato dohoda nebrání žádné ze smluvních stran použít opatření nezbytná pro udržení veřejného pořádku, splnění jejích závazků ve vztahu k udržení nebo obnovení mezinárodního míru nebo bezpečnosti nebo ochranu jejích vlastních základních bezpečnostních zájmů, které mohou zahrnovat zájmy vyplývající z jejího členství v celní, hospodářské nebo měnové unii, společném trhu nebo zóně volného obchodu.

Článek 6

1. Jestliže jedna smluvní strana nebo agentura zmocněná smluvní stranou provede platbu svému vlastnímu investorovi z důvodu záruky, kterou poskytla ve vztahu k investici na území druhé smluvní strany, uzná druhá smluvní strana:

   a) postoupení každého práva nebo nároku investora této smluvní straně nebo agentuře zmocněné smluvní stranou, jakož i,

   b) že tato smluvní strana nebo agentura zmocněná smluvní stranou je z titulu postoupení práv oprávněna uplatňovat práva a vznášet nároky tohoto investora a že převezme závazky vztahující se k investici.

2. Postoupená práva nebo nároky nepřekročí původní práva nebo nároky investora.

Článek 7

1. Aniž jsou dotčena obecně platná opatření, která nebudou použita svévolným nebo diskriminačním způsobem, přijatá v rámci celní, hospodářské nebo měnové unie, společného trhu nebo zóny volného obchodu, jichž je smluvní strana členem, každá smluvní strana zajistí investorům druhé smluvní strany volný převod plateb

spojených s investicemi a investičními výnosy, které investoři vlastní na území druhé smluvní strany, zejména:

a) kapitálové a dodatečné částky k udržení nebo zvětšení investice;

b) výnosy;

c) částky na splacení půjček;

d) výnosy z likvidace nebo prodeje celé nebo jakékoli části investice;

e) náhrada stanovená v článcích 4 a 5;

f) platby vzniklé z řešení sporů podle článku 11;

g) mzdy a jiné odměny zahraničních zaměstnanců, kteří jsou zaměstnáni a mají povolení pracovat v souvislosti s investicí.

2. Převody podle tohoto článku budou provedeny bez prodlení podle převažujícího směnného kurzu k datu platby. Převody budou uskutečněny do země určené příslušnými žadateli o převod v jakékoli volně směnitelné měně odsouhlasené žadateli o převod.

3. V případě, že neexistuje převažující směnný kurz, bude směnný kurz odpovídat křížovému kurzu – získanému z těch kurzů, které by použil Mezinárodní měnový fond pro převod příslušných měn na zvláštní práva čerpání.

4. Za převod provedený "bez zbytečného prodlení" ve smyslu tohoto článku bude považován převod uskutečněný ve lhůtě, která je běžně požadována pro splnění převodních formalit. Tato lhůta začíná dnem, ve kterém byla předložena příslušná žádost, a za žádných okolností, s výjimkou případů stanovených v odstavci 1 tohoto článku, nepřekročí dva měsíce.

Článek 8

1. Pokud právní řád jedné nebo druhé smluvní strany nebo její závazky podle mezinárodního práva, existující v současné době nebo vzniklé v budoucnu mezi smluvními stranami vedle této dohody, obsahují úpravu, ať obecnou nebo zvláštní, poskytující investicím investorů druhé smluvní strany příznivější zacházení, než je zacházení stanovené touto dohodou, bude mít tato úprava, v rozsahu, ve kterém je příznivější, přednost před touto dohodou.

2. Jestliže zacházení poskytnuté jednou smluvní stranou investorům druhé smluvní strany v souladu se zvláštními ustanoveními smluv je příznivější, než jaké je poskytováno touto dohodou, bude poskytnuto toto příznivější zacházení.

Článek 9

Ustanovení této dohody se použijí na budoucí investice uskutečněné investory jedné smluvní strany na území druhé smluvní strany a použijí se také na investice uskutečněné před vstupem dohody v platnost investory jedné smluvní strany na území druhé smluvní strany, které jsou v souladu s právním řádem druhé smluvní strany. Ustanovení této dohody se však nepoužijí na spory týkající se investice, které vznikly před vstupem dohody v platnost, nebo na nároky, které byly vyřešeny před jejím vstupem v platnost.

Článek 10

1. Spory mezi smluvními stranami týkající se výkladu nebo použití dohody by měly být, pokud to bude možné, vyřešeny přátelsky konzultacemi, zprostředkováním nebo smírčím jednáním mezi vládami obou smluvních stran.

2. Pokud spor nemůže být takto vyřešen ve lhůtě šesti měsíců způsoby stanovenými výše, bude na žádost jedné ze smluvních stran předložen rozhodčímu soudu.

3. Takovýto rozhodčí soud bude ustaven pro každý jednotlivý případ následovně: Každá smluvní strana jmenuje jednoho rozhodce a tito dva rozhodci se dohodnou na občanovi třetího státu jako předsedovi, který bude jmenován vládami obou smluvních stran. Rozhodci budou jmenováni ve lhůtě dvou měsíců a předseda ve lhůtě tří měsíců ode dne, ve kterém jedna ze smluvních stran informovala druhou smluvní stranu, že zamýšlí předložit spor rozhodčímu soudu.

4. Pokud nebyly dodrženy lhůty uvedené výše v odstavci 3, kterákoli ze smluvních stran může, pokud neexistuje jiné ujednání, požádat předsedu Mezinárodního soudního dvora, aby provedl nezbytná jmenování. Je-li předseda občanem některé smluvní strany nebo z jiného důvodu nemůže vykonat tento úkon, provede nezbytná jmenování místopředseda. Je-li místopředseda občanem některé smluvní strany nebo také nemůže vykonat tento úkon, provede nezbytná jmenování další služebně nejstarší člen soudního dvora, který není občanem žádné smluvní strany.

5. Rozhodčí soud přijímá svá rozhodnutí většinou hlasů. Takováto rozhodnutí jsou konečná a závazná pro strany sporu. Každá smluvní strana uhradí náklady svého rozhodce a náklady na právní zastoupení v rozhodčím řízení. Náklady předsedy a ostatní výdaje budou hrazeny smluvními stranami rovným dílem. Rozhodčí soud může stanovit odlišná pravidla týkající se nákladů. Ve všech ostatních záležitostech určí rozhodčí soud vlastní pravidla řízení.

Článek 11

1. Spory mezi smluvní stranou a investorem druhé smluvní strany týkající se investic a vzniklé v souvislosti s těmito investicemi na území první smluvní strany by měly být, pokud to bude možné, vyřešeny přátelsky konzultacemi nebo jednáním.

2. Jestliže spor nemůže být vyřešen způsobem uvedeným v odstavci 1 tohoto článku ve lhůtě šesti měsíců od data, kdy byla žádost o řešení sporu předložena, je investor oprávněn předložit spor, podle své volby, k vyřešení příslušnému soudu smluvní strany, na jejímž území byla investice uskutečněna, nebo k rozhodčímu řízení:

   a) Mezinárodního střediska pro řešení sporů z investic, zřízeného podle Úmluvy o řešení sporů z investic mezi státy a občany jiných států, otevřené k podpisu ve Washingtonu D.C. 18. března 1965;

   b) rozhodčího soudu ad hoc, ustaveného podle rozhodčích pravidel Komise Organizace spojených národů pro mezinárodní právo obchodní (UNCITRAL); nebo

   c) jakékoliv jiné formy řešení sporů dohodnuté stranami sporu.

3. Každá smluvní strana tímto souhlasí s předložením investičního sporu mezinárodnímu rozhodčímu řízení. Pokud je však spor předložen v souladu s odstavcem 2 příslušnému soudu smluvní strany, nemůže investor současně zahájit mezinárodní rozhodčí řízení.

4. Pokud se investor rozhodne pro rozhodčí řízení, smluvní strana souhlasí, že nebude požadovat vyčerpání vnitrostátních postupů pro řešení sporu.

5. Žádná ze smluvních stran zúčastněných ve sporu není oprávněna v jakékoli fázi rozhodčího řízení nebo výkonu rozhodčího nálezu vznést jako námitku skutečnost, že investor, který je protistranou ve sporu, obdržel odškodnění pokrývající úplně nebo částečně jeho ztráty na základě záruky stanovené v článku 6 této dohody.

6. Rozhodčí soud při rozhodování sporu vezme v úvahu:
   - platné právo dotčené smluvní strany;
   - ustanovení této dohody a jiných příslušných dohod mezi smluvními stranami;
   - ustanovení zvláštních dohod vztahujících se k investici;
   - použitelné obecné principy mezinárodního práva.

7. Rozhodčí nález bude konečný a závazný pro obě strany ve sporu a bude vykonatelný v souladu s vnitrostátním zákonodárstvím.

Článek 12

Každá smluvní strana může navrhnout druhé smluvní straně konzultace v jakékoli záležitosti týkající se této dohody. Tyto konzultace se budou konat v místě a v čase dohodnutém diplomatickou cestou.

Článek 13

1. Každá smluvní strana oznámí druhé smluvní straně diplomatickou cestou splnění ústavních postupů požadovaných pro vstup této dohody v platnost, dohoda vstoupí v platnost třicet dní od data druhé notifikace. Dohoda zůstane v platnosti po dobu deseti let a poté zůstane v platnosti po dobu neurčitou. Po uplynutí lhůty deseti let může být tato dohoda kteroukoli smluvní stranou kdykoli písemně vypovězena při dodržení dvanáctiměsíční výpovědní lhůty.

2. Pro investice uskutečněné před datem ukončení platnosti této dohody zůstanou ustanovení článků 1 až 12 účinná po další období patnácti let od data ukončení platnosti této dohody.

Dáno v Rijádu dne 18. listopadu 2009 odpovídajícímu 1. Dhu al-Hijjah 1430, ve dvou původních vyhotoveních v jazyce arabském, českém a anglickém, přičemž všechna znění jsou stejně autentická. V případě rozdílnosti ve výkladu je rozhodující anglické znění.

Za Království Saúdské Arábie

Ibrahim A. Al-Assaf
ministr financí

Za Českou republiku

Eduard Janota
ministr financí